

المغرب العربي في إطار مبادرة ٥+٥ هل هو مجرد بناء استراتيجي في خدمة الأمن الأوروبي؟

سمير قط
صباح كزيز

ملخص الدراسة:

صار المغرب العربي في العقد الأخير تقريباً، مركز تنافس دولي بين القوى الكبرى، وفي ظل تخوف الدول الأوروبية صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة من اهتمام أمريكي وصيني بالمنطقة فقد سعت لإعادة تكريس نفوذها. وتعد مبادرة ٥+٥، أهم الأطر الاستراتيجية التي تحكم العلاقات الأوروبية-المغربية في المتوسط الغربي. تحاول هذه المقالة تحليل مبادرة ٥+٥ وذلك بالتساؤل بداية إن كان المتوسط الغربي يشكل فعلاً مركباً أمنياً إقليمياً؟ ثم طرح وجهة النظر الأوروبية لهذه المبادرة/ المشروع، ثم ستثير المقالة إشكالية تشرذم الموقف المغربي في مواجهة الوحدة الأوروبية والذي أضعف كثيراً مواقف الدول المغربية. كما ستحاول المقالة في مرحلة أخرى الوقوف بالتحليل والنقد عند مكان القوة والقصور في هذه المبادرة، والتي دائماً تقدمها أوروبا كنموذج فعال في العلاقات الأوروبية-المتوسطية بشكل عام والـ "الشراكة" الأوروبية-المغربية بكيفية خاصة، إذ يبدو أن هذه المبادرة الوحيدة التي شهدت نوعاً من التطور والاستمرارية، غير أن ما يؤخذ عليها هو اقتصرها على الشق الأمني في هذه العلاقة الأورو-مغربية. وهذا كان محور آخر في هذه المقالة قمنا بتحليله وإبراز أشكال التركيز الأوروبية على الهواجس الأمنية خاصة الهجرة غير الشرعية والإرهاب، في الأخير حاولنا التركيز على مصير مبادرة ٥+٥ بعد الربيع العربي، أين وضحنا التأكيد التام للدول الأوروبية الأعضاء في هذه المبادرة على الملف الأمني

الكلمات المفتاحية:

المغرب العربي، مجموعة ٥+٥، المتوسط الغربي، الأمن.

(* استاذ محاضر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.
(**) باحثة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

تمهيد

أمام فشل كل المشاريع والمبادرات الأوروبية-المتوسطية والتي استهدفت الفضاء المتوسطي بشكل شامل، نتيجة القلاقل والأزمات التي يعرفها الجناح الشرقي للمتوسط وفي مقدمتها الصراع العربي-الإسرائيلي، ظهر المتوسط الغربي كفضاء جيوسياسي يمكن أن يشكل مختبراً للمشاريع الأوروبية في المنطقة لما يعرفه من استقرار نسبي. فضلاً عن سعي الدول الأوروبية ذات النفوذ التقليدي في المنطقة المغاربية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) لتأكيد حضورها، بعد الهجمة التجارية الصينية والأمريكية لبلدان المغرب العربي والتي وصلت حد تآطير علاقاتها الاقتصادية معها في إطار مبادرة ايزنستات. من أجل ذلك تقدمت الدول الأوروبية بمشروع طموح يهدف إلى تطوير علاقاتها في شتى الميادين مع دول المغرب العربي (كما تعلن)، متمثلة في مبادرة ٥+٥، التي عرفت تطورات منذ نشأتها في روما عام ١٩٩٠.

تؤكد الدول الأوروبية أنه تم التوصل إلى هذه المبادرة بعد استخلاص الدروس من المشاريع الأوروبية التي بقيت تراوح مكانها إن لم نحكم عليها بالفشل، سيما مسار برشلونة. لذلك، فمهندسو ٥+٥ يؤكدون بأنه مشروع للحوار وبناء الثقة والتعاون بين ضفتي المتوسط، قائم على فلسفة براغماتية تراعي البعد التطوري له وخصوصية واحتياجات كل دولة. غير أن الملاحظين يعتقدون أن هذه الأهداف المعلنة في هذه المبادرة طوباوية شأنها شأن سابقاتها من المبادرات الأوروبية-المتوسطية، وأنه (مشروع ٥+٥) لا يعدو أن يكون بمثابة بناء استراتيجي في خدمة الأمن الأوروبي، ولن يتعد التعاون الصعيد الأمني خاصة ملف الهجرة هاجس أوروبا الأول في السنوات الأخيرة. وأن الدول المغاربية لن تجني منه أية نتائج إيجابية خاصة وأنها منخرطة في هذه المبادرة بشكل انفرادي بل ومتصارع.

أولاً: هل يشكل المتوسط الغربي مركباً أمنياً إقليمياً؟

مركب الأمن الإقليمي، أحد المفاهيم المركزية التي لها قدرة على تفسير التفاعلات الإستراتيجية والأمنية داخل الفضاءات الجيوسياسية الواحدة. كما تعد منهجاً جديداً لفهم الأمن الموسع بين الدول. يعرفه باري بوزان بأنه "مجموعة من الدول ترتبط مسائلها الأمنية الأولية فيما بينها. مما يجعل من الصعب من الناحية العملية فصل أمن دولة ما على أخرى." (١) جوهر فكرة مركب الأمن الإقليمي، (كما يزعم بوزان) تنبع من حقيقة أن مسائل الأمن الدولي صارت مترابطة فيما بينها. فمركب الأمن الإقليمي، يعتبر المناطق ككيانات إقليمية متجانسة، مكونة من مجموعة من الدول تتقاسم حدوداً مشتركة وليس بالضرورة أن تربط بينها روابط ثقافية أو إثنية. (٢)

بعد هذه اللمحة المفاهيمية لمركب الأمن الإقليمي، يجوز لنا الآن أن نتساءل ما إن كان من

الممكن اعتبار المتوسط الغربي مركباً أمنياً إقليمياً كما تحاول أن تسوق لذلك الأدبيات الأوروبية؟ بكلمات أخرى، هل تمتلك الدول المشكلة لهذه المنطقة من حوض المتوسط الشواغل الأمنية ذاتها؟ وهل تتعرض لنفس التهديدات، وهل لها نفس إدراكات التهديد تجاه مختلف المخاطر الأمنية التي يتعرض لها هذا الفضاء الغربي للمتوسط؟ الحديث عن المتوسط من وجهة نظر جيوسياسية عموماً وعلى صعيد جيو-أمني بكيفية خاصة تضع الباحث أمام ضغط؛ كون الأطر التحليلية المتوفرة لدينا تصلح لإحدى الضفتين الشمالية أو الجنوبية، إذ ليس لدينا إطاراً تحليلياً يصلح للضفتين معاً.^(٣) فمقولة "الأمن المتوسطي" بعيدة كل البعد عن الدقة، كون هذا الفضاء يخضع لشبكة قراءة إستراتيجية وأمنية مزدوجة؛ فليس لضفتي المتوسط نفس الشواغل الإستراتيجية ولا يتقاسمان إدراكات التهديد ذاتها. فضلاً عن ذلك، فدول الضفة الشمالية للمتوسط تتصور أن الضفة الجنوبية هي مصدر كل الأخطار التي تهدد أمنها في هذا الفضاء. وفي المقابل، فدول الضفة الجنوبية تعتقد أن كل سياسات ومبادرات الدول الأوروبية المتوجهة نحوها تستهدف تقييد إنعاقها الاستراتيجي وتزيد من تبعيتها الاقتصادية. لذلك فالتعبير الأكثر دقة للمشهد الأمني في المتوسط الغربي هو: "الأمن في المتوسط". هكذا، فإن مفردة المتوسط الغربي تستمر في الاستخدام لتعبر عن فضاء مفكك المفاصل ومختل الموازين، ليس بين ضفتيه فحسب بل وحتى داخل الضفة الواحدة، ومن ثم، فالمتوسط الغربي يشكل واقعاً جيوسياسياً متعددًا ومختلف المشاهد الأمنية. من وجهة نظر مغربية، مواقف دول الضفة الشمالية للمتوسط (الأوروبية)، حيال القضايا الخلافية تجعل منها مصدر تهديد للدول المغربية أو أقله مصدر قلق مستمر. فضلاً عن ذلك، فسعي دول الضفة الشمالية الدائم للهيمنة يتصادم والتطلعات التحريرية والإنعاق الاستراتيجي لبعض البلدان المغربية، (الجزائر وليبيا خصوصاً) الأمر الذي يجعل المنطقة تعيش مناخاً سياسياً واستراتيجياً متوترًا.^(٤)

دول الضفة الشمالية للمتوسط الغربي من جهتها، تتصور منطقة المغرب العربي كمصدر لتهديدات لاتماثلية بشكل خاص، إرهاب، هجرة غير شرعية، جريمة منظمة... فضلاً عن كونها مصدراً لأمنها الطاقوي (الجزائر وليبيا). فالإرهاب المستفحل في المغرب العربي والساحل الإفريقي، مع انتشار جماعات القاعدة وتشكيل خلايا لتنظيم داعش الإرهابي، والتي تهدد المصالح الأوروبية (الفرنسية خاصة)، زيادة على موجات الهجرة غير الشرعية التي تعاضمت مع بداية التسعينيات مع الانفجار الديمغرافي والأزمات الاقتصادية والاجتماعية^(٥) التي تعيشها دول ومجتمعات المغرب العربي من بطالة وفقرة. في مجملها شكلت إدراكاً لدول الضفة الشمالية للمتوسط الغربي أن دول المغرب العربي تشكل خطراً استراتيجياً. غير أن هذه القراءة سرعان ما تغيرت لصالح "الشراكة"

و "التعاون" نتيجة اعتبارات عديدة، منها، رغبة أوروبا في العناية بجناحها الجنوبي بعد اشتداد التمرکز الأورو-أطلسي في أوروبا الشرقية. زيادة على تخوف أوروبا (فرنسا خصوصاً) من الهجمة التجارية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة.^(٦) لذلك فقد أطرت علاقاتها في مشاريع استراتيجية واقتصادية أهمها وأشملها عملية برشلونة عام ١٩٩٥، والتي انبثق عنها العديد من المبادرات على غرار السياسة الأوروبية للجوار، الاتحاد من أجل المتوسط.. غير أن الصعوبات والمشاكل التي واجهت هذه المبادرات، جعلت دول المتوسط الغربي تفضل النأي بنفسها عن المتوسط الشرقي القابع في الأزمات والقلقل، سيما مع الصراع العربي-الإسرائيلي، وتشكيل بناء استراتيجي يجمعها مع دول المغرب العربي ممثلاً في مبادرة ٥+٥ دفاع.

ثانياً: فلسفة مبادرة ٥+٥، من وجهة نظر أوروبية

فكرة التعاون الأمني والدفاعي في غرب المتوسط ليست جديدة، فهي تعود إلى سنة ١٩٨٣، وهي أطروحة فرنسية(*) تحديداً. تأسس هذه المبادرة بشكل رسمي تم في روما عام ١٩٩٠، تظم ١٠ دول متوسطة أوروبية ومغربية وهي (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال ومالطا إضافةً إلى الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا). وقد جاء هذا التأسيس في سياق تحولات دولية وإقليمية كبيرة؛ انهيار الكتلة الشرقية بزعمامة الاتحاد السوفييتي، توجه أوروبا نحو اتفاقية الاتحاد الأوروبي في ١٩٨٧، تأسيس اتحاد المغرب العربي في ١٩٨٩. هذه التحولات شكلت المشهد الاستراتيجي الجديد في المتوسط.^(٧) ومن خلال النصوص الأساسية المنشأة لمبادرة ٥+٥، يمكن أن نتبين الأهداف والأسس التي قامت عليها هذه المبادرة فقد ورد في "إعلان النية" لاجتماع روما، أن هذه المبادرة "تهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي الكفيل بجلب النمو الاقتصادي كما سيضمن دعماً لمسار التكامل بين دول المغرب العربي والتعميق المستمر للعلاقات بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي مؤسساً على تقاسم الرؤية والمسؤولية والمشاركة المشتركتين". من وجهة نظر دول الضفة الشمالية للمتوسط الغربي، أنه بالرغم من تواضع الأهداف المسطرة من طرف مجموعة ٥+٥ إلا أنها تتوقع أنها ستتوسع كـ "بقعة زيت" إذ ستخلق شيئاً فشيئاً شراكة متوازنة قادرة على أن تجعل مختلف الأعضاء يجدون مصالح يتقاسمونها فيما بينها.

من خلال هذا الإعلان، يظهر جلياً أن مبادرة ٥+٥ أرادت منها أوروبا أن تكون واقعية وقابلة للتطبيق مقارنة بالمشاريع الاستراتيجية الأخرى خاصة عملية برشلونة، والتي كانت أقرب للطوباوية في رسم أهدافها. زيادة على ذلك، فقد تم اعتماد مفهوم "الشراكة" وهذه الأخيرة، تشير إلى وجود نوع من الحرية لدى الأطراف المشاركة في تطوير وتكثيف تعاونها الاقتصادي والدفاعي-الأمني في إطار مجموعة ٥+٥، عكس مسار برشلونة الذي

وضع برنامجاً محدداً وجدولاً زمنياً مضبوطاً على المشاركين الإلتزام بتنفيذه. فضلاً عن أن الشراكة في مجال الأمن والدفاع تعني تغييراً نوعياً في إدراكها للتهديد في المتوسط الغربي؛ فيفترض من هذا المنظور أن أوروبا باتت تعتبر أن المخاطر التي يتعرض لها هذا الفضاء من إرهاب وهجرة سرية تشكل تحدياً لكل أطراف المبادرة، غير أن الواقع يثبت غير ذلك فلا تزال أوروبا تعتبر المغرب العربي مجرد سد متقدم في مواجهة هذه التحديات. ظل مشروع ٥+٥ معطلاً لأكثر من عشر سنوات إلى غاية ٢٠٠١ (***) أين أعيد بعث هذه المبادرة حيث اجتمع الأعضاء في لشبونة وكان ذلك تعبيراً عن خيبة الأمل الكبيرة من عملية برشلونة والتي عجزت عن تحقيق السلام في المتوسط، فتأكد لدول غرب المتوسط الأوروبية (خاصة فرنسا) ضرورة فك الارتباط مع المتوسط الشرقي، والابتعاد عن الصراع العربي-الإسرائيلي^(٨) بشكل مطلق الذي كان من وجهة نظرها العائق الأكبر أمام هذه المبادرة. فرغم تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا وبلدان المغرب العربي، ظل الجناح السياسي-الأمني يشهد تدهوراً في منطقة المتوسط. فضلاً عن ذلك، ومنذ مطلع الألفية الجديدة صار أمن واستقرار المتوسط يشكل رهاناً كبيراً لمستقبل أوروبا، بالنظر للأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة، سيما بالنسبة إلى الدول اللاتينية الأربعة فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، والبرتغال. فالجزائر تزود هذه البلدان بأكثر من ١٠٪ من احتياجاتها من الطاقة، زيادة على الارتباط الاقتصادي الوثيق لدول المغرب العربي بهذه البلدان الأوروبية الأربعة.

هكذا، وفي سبتمبر ٢٠٠٣، سعت هذه الدول إلى تعزيز التعاون أكثر فيما بينها وذلك عبر ثلاثة أسس ١- تخفيض عدد الدول المنضمة إلى عشرة دول فقط بدل ٣٥ دولة كما هو الحال في عملية برشلونة. ٢- تشكيل فضاء جغرافي محدود ضمن المتوسط الغربي، حتى لا تنتشت جهود بناء السلام في كامل ربوع المتوسط، إذ أن الأخير، يضم مستويات جد متميزة من المشاكل والأزمات ما دون الإقليمية، فما الذي يجمع بين قضايا مختلفة مثل قضية الصحراء الغربية، الشرق الأدنى، بحر إيجه، البلقان، لأن يبرر استخدام "مقاربة متوسطة" ^(٩) موحدة. ٣- اختيار ملفات ذات المصالح المشتركة للشراكة، غير أنه في الواقع (كما سنرى لاحقاً) صارت هذه المبادرة ضيقة جداً محصورة في الملفات الأمنية والتي تخدم الضفة الشمالية فحسب.

ثالثاً: مبادرة ٥+٥: أوروبا موحدة، مقابل مغرب عربي مفكك المفاصل

عدم التكافؤ بين طرفي الشراكة في المتوسط، ظل المعوق الأساسي الذي شكل السد المنيع أمام تفعيل "الشراكة" الأوروبية-المغربية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه دول المغرب العربي من الضفة الشمالية للمتوسط فقد أثبتت التجارب الفشل الذريع الذي منيت به الأنظمة الحاكمة لهذه الدول في التعامل الانفرادي في مواجهة هذه التحديات سيما

وأن أوروبا تتعامل ككتلة واحدة وموحدة. فقد وافقت الدول الأربعة على الانضمام لهذه المبادرة بدون ليبيا، التي لم تنضم إلى هذه المجموعة إلا في ٢٠٠١. كما فعل الخلاف الجزائري-المغربي فعلة، فقد فضلت الجزائر تأكيد علاقاتها مع الدول الأوروبية غير المنحازة للمغرب، وأصررت على أن حل المشاكل والخلافات ضمن هذا الفضاء لن يتم إلا عبر تمكين الشعوب من تقرير مصيرها (في إشارة إلى قضية الصحراء الغربية)، وهذا ما ترفضه المغرب^(١٠).

تعلن دول المغرب العربي دوماً أن إتحاد المغرب العربي " خيار استراتيجي "، والذي يفترض فيه حد أدنى من التنسيق في السياسات الخارجية للبلدان الأعضاء، وتجانس أهدافها. غير أنها في واقع الأمر تتصرف على العكس من ذلك تماماً. فما يمكن أن نطلق عليه " الهاجس الأمني المحلي "، كان وراء تأسيس إتحاد المغرب العربي أساساً، فالمفارقة التعيسة، أن الهواجس الأمنية التي تتخوف منها النظم الحاكمة في المغرب العربي ليست تلك المحدقة بها من محيطها الجيوسياسي، أو من إفرزات العولمة الأمنية والاقتصادية التي باتت عابرة للحدود والأوطان، بل إن تخوفها ذلك، كان دائماً من بعضها البعض " هاجس الأشقاء ". فالهدف من الإتحاد كان للحفاظ على الأنظمة القائمة، وليس للتعاون فيما بينها، والسعي لوقف الحملات الإعلامية تجاه بعضها البعض، وعدم استقبال معارضين لنظام دولة على أراضي دولة أخرى. بعبارة أخرى؛ هذا الإتحاد، لم يُولد بنية أمنية مغاربية، بقدر ما سعى إلى محاولة تحييد عوامل الشك والتوجس المتبادلة^(١١). هذا، يوضح مدى افتقار دول المغرب العربي، لرؤية استراتيجية ذات أفق، بل توقفت (كما سبق وذكرنا) عند مجرد مصالحة بين الأنظمة القائمة، حتى إن وثيقة اتفاقية التأسيس أتت وكأنها معاهدة صلح. فالمقاربة الأمنية لدول المغرب العربي، في علاقاتها مع القوى الغربية الكبرى، تعتبرها كمواز وكرادع أحياناً للجار الشقيق المثير للريبة دوماً^(١٢) ويتجلى ذلك بوضوح في تعامل البلدان المغربية واستجاباتها المتباينة لمختلف المشاريع الغربية ذات الطابع الأمني، وحتى تجاه الأزمات التي تقبع فيها منطقة الساحل والصحراء. في خضم التفكك الذي يعرفه الفضاء المغربي، فإنه يضع التعاون الأمني والدفاعي العملي والمتفق عليه في خطط الأعمال في إطار ٥+٥ موضع شك في القدرة على تحقيقه. فخطط الأعمال المقترحة تفترض تنسيقاً أو أقله تعاوناً أمنياً بين دول الضفة الجنوبية أي تبادل المعلومات الإستخباراتية، خاصة ما يتعلق منها بمكافحة الإرهاب، غير أن غياب عنصر حاسم وهو الثقة بين هذه البلدان يقف عائقاً أمام هذا التعاون الأمني. وغياب عامل الثقة بين بلدان المغرب العربي، كان السبب الرئيس في فشل المبادرات الإقليمية متعددة الأطراف في المنطقة.

رابعاً: الهواجس الأمنية الأوروبية (الهجرة غير الشرعية)

في صميم أهداف مبادرة ٥+٥

اتخذت مجموعة ٥+٥ أكثر فأكثر الطابع الأمني منذ إعادة بعثها سنة ٢٠٠١، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في اجتماع وزراء الدفاع في باريس سنة ٢٠٠٤، بإضافتهم للجناح الدفاعي والأمني للمبادرة. عبر المشاركون في هذا الاجتماع في إعلان النية عن "تصور مشترك للتحديات الأمنية {...} ويسعون لحفظ أمنهم الخاص عن طريق الشراكة للاستجابة للتهديدات الجديدة... لذلك فالدول الأعضاء تطمح لـ "تطوير مبادرة للتعاون متعدد الأطراف بهدف ترقية الأمن في المتوسط الغربي عبر الأنشطة العملية للتعاون". تعد هذه المبادرة إطاراً غير رسمي وغير ملزم مؤسسة على التمايز الذاتي بمعنى؛ لكل عضو الحق في الاندماج أكثر حسب حاجاته وقدراته. فقد طورت مجموعة ٥+٥ دفاع مشاريع تعاون مهمة في مجال الأمن والدفاع، التي تعتبر أولوية بالنسبة لدول الضفة الشمالية أساساً مثل الأمن البحري، الأمن الجوي، ومساهمة القوات المسلحة في مجال الدفاع المدني. فضلاً عن مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة. على صعيد التصدي للهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي، أكد الأعضاء في مجموعة ٥+٥ دفاع على إلزامية التعاون للوقوف في وجه هذا المشكل العابر للأوطان والذي يستحيل التعامل معه بشكل منفرد. وقد بدا ذلك جلياً في الاجتماع الوزاري الثاني حول الهجرة في المتوسط الغربي بالرباط ٢٠٠٣، والتي أكدت على وجوب التحقيق الفعلي للأهداف المتفق عليها في الندوة السابقة بتونس ٢٠٠٢ والمتعلقة بترقية التعاون حول مسائل الهجرة ذات المصلحة المشتركة، واعتماد مقاربة شاملة ومتوازنة لهذه المشكلة في المتوسط الغربي. وقد قدم المجتمعون العديد من التوصيات أهمها، إدارة فعالة لتدفقات الهجرة في إطار التشاور الوثيق بين دول غرب المتوسط. جعل من المكافحة الاستباقية ضد الهجرة أكثر فعالية سواء داخل دولهم الأصلية، أو داخل دول العبور أو دول الوجهة في إطار تعاون متعدد الأشكال... (١٣)

يوضح ملف الهجرة مدى الاختلاف -بل قل- التناقض بين وجهتي النظر بين ضفتي المتوسط، فدول الضفة الشمالية ترى أن الهجرة غير النظامية مشكلة مغاربية أساساً، فدول المغرب العربي هي إما مصدر للمهاجرين أو منطقة عبور لجحافل الهجرة القادمة من إفريقيا. لذلك فالدول الأوروبية بطرحها هذه المشكلة (الهجرة) على طاولة النقاش في اجتماعات ٥+٥ الدورية، هي تسعى لتصدير نموذجها Externalisation في التعامل مع هذه الظاهرة؛ الذي يرمي إلى جعل الهجرة مشكلة أمنية وليست مشكلة اجتماعية كما تريدها دول المغرب العربي، ومن ثم إدراجها ضمن السلة الاجتماعية لحوار ٥+٥. تصدير النموذج الأوروبي للهجرة لدول المغرب العربي، يجعل من الأخيرة مجرد منطقة عازلة

لمنع تدفق المهاجرين عن طريق ما يمكن أن نسميه بالمناولة الأمنية – Sous-traitance في مجال الهجرة.

يمكن أن نستشف التصور الأوروبي لمشكل الهجرة (***) من خلال الوثائق الأساسية بدءاً بوثيقة الإستراتيجية الأوروبية للأمن "أوروبا آمنة في عالم أفضل" (١٤)، التي دعت إلى ضرورة التعاون مع الجيران، في مواجهة التحديات المشتركة بما فيها الهجرة غير الشرعية. إضافةً إلى اتفاق أمستردام، وهي الوثائق التي وضعت اللبنة الأولى لسياسة مشتركة في مجال هو عادة من المجالات الوطنية، أن التعامل مع الهجرة لا بد أن يتم في إطار التعاون مع البلد المصدر. ورغم أن هذه الاتفاقيات أكدت على معالجة المسألة معالجة اقتصادية-اجتماعية بضمان حقوق المهاجرين وكرامتهم، غير أن أوروبا غيرت الإستراتيجية فيما بعد، وأصبحت تتعامل مع الظاهرة بأدوات أمنية، بعدما تمت أمننتها وذلك بربطها بجملة من التهديدات (إرهاب، جريمة منظمة...). يطلق البعض على التعاون مع دول المغرب العربي في مجال الهجرة سياسة المناولة الأمنية؛ فقد أقام الاتحاد الأوروبي فوق الأراضي المغربية ما يسمى "مراكز الإستبقاء" لأعداد مهمة من المهاجرين غير الشرعيين، القادمين خاصة من الدول الإفريقية، لكنها في حقيقة الأمر، بمثابة "معسكرات للاحتجاز"، لمن تتولى سلطات الدول الأوروبية طردهم وترحيلهم، أو ردهم إلى السواحل المغربية بعد اعتراض المراكب التي تقلهم في عرض البحر. (١٥) كما قام الاتحاد الأوروبي، بإبرام اتفاقيات مع دول الجوار المغربي منها الجزائر؛ تعرف باتفاقيات القبول بالعودة، تمكن أية دولة عضوة بالاتحاد الأوروبي من طرد أي أجنبي متواجد بطريقة غير شرعية فوق ترابها وترحيله إلى بلده الأصلي، أو آخر بلد غيره، وانطلق منه إلى أوروبا. وحتى يكون ذلك ممكناً، تلزم نفس تلك الاتفاقيات الدول المغربية الواقعة عليها بالاعتراف بالمرور غير الشرعي لهؤلاء الأشخاص، سواء كانوا مواطنيها أو من المتسولين. كما تبنت أوروبا كذلك سياسة تدعى فرونتكس-frontex ويقصد بها حماية الحدود الخارجية للقارة، وإنشاء مراكز لإعادة المهاجرين لبلدانهم الأصلية مقابل مساعدات مالية.

على نحو ذلك، عملت دول المغرب العربي على اعتماد تشريعات وقوانين جديدة تجرم الهجرة، وتشدّد العقوبات بشأن مرتكبيها. في الجزائر على سبيل المثال، ورغم أن وزير الداخلية الجزائري، يؤكد أن هذه القوانين والإجراءات تصب في مصلحة الجزائر، بيد أن هناك من عارض هذه الإجراءات في الجزائر واعتبرها في خدمة أمن أوروبا، وأنه يجعل من الجزائر دركي أوروبا في المتوسط الغربي. المناولة الأمنية التي تؤدها الجزائر لصالح أوروبا في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية لا تقتصر على بعض الإجراءات الأمنية فحسب، ولكن أيضاً القانونية والتشريعية. إذن، ما تقوم به دول المغرب العربي لصالح

أوروبا دولاً واتحاداً لا يعبر عن تقاطع المصالح الأوروبية-المغربية؛ لأن العملية تخدم في نهاية المطاف المصالح الأوروبية حصراً. خاصة وأنها تشير إلى تصدير النموذج الأوروبي بشكل يكاد يجعل من الترسانة التشريعية المغربية، ملحقمة لترسانة الإتحاد الأوروبي^(١٦). صحيح أن دول المغرب العربي تسعى إلى سن القوانين لموائمة التشريعات الوطنية مع تطورات ظاهرة الهجرة، بيد أن هذه الموائمة تسير باتجاه مطابقتها والقوانين الأوروبية. يرى الجامعي عبد النور بن عنتر، أن دول المغرب العربي ومنها الجزائر، قد وقعت في مأزقين؛ أولهما: أنها تمارس اليوم ما كانت بالأمس القريب تعييه على الأوروبيين، فقد اعتادت الخطابات الرسمية للدول المغربية على تحميل الطرف الأوروبي مسؤولية الهجرة، بدعوى أنه لا يساهم بالقدر الكافي في تنمية جيرانه، وبتأهمه بمعالجة مشكلة اقتصادية-اجتماعية بأدوات سياسية وأمنية. لكنها تسير اليوم على خطاه، وتتبنى نفس المقاربة الأمنية بسنها قوانين متشددة، وبتعزيزها صلاحيات وقدرات مختلف الأجهزة الأمنية (درك، شرطة، حرس شواطئ..). ثانيهما: أنها تضع علاقاتها مع جيرانها الأفرقة على المحك، إذ كيف يمكن بناء علاقات تعاونية جديدة مع الدول الإفريقية، في الوقت الذي يستهدف فيه المهاجرون الأفرقة ويجرمون. وهكذا نلاحظ أن الدول المغربية فصلت في بعض خياراتها حاسمة الأمر لصالح البعد الأوروبي على حساب عمقها الإفريقي. وعليه فهي لم تعد دركي يسهر على حماية حدود أوروبا من تهديد " بشري " فحسب، ولكن أيضاً عملها بنفسها على فك الترابط مع عمقها الإفريقي^(١٧).

لكن السؤال الذي يفرض نفسه، لماذا ترضى الدول المغربية بأداء هذا الدور؟ يمكن فهم التعاون والتنسيق المغربي-الأوروبي الأمني في مجال الهجرة في سياق سعي النظم الحاكمة لهذه البلدان " لإسكات " أو أقله تحييد الضغوط الأوروبية بشأن الديمقراطية والانفتاح السياسي. وقد نجحت -إلى حد ما- في مسعاها، فمثلاً، استبعدت مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية من أجندة مجموعة ٥+٥ في تونس، مساومة محاربة الهجرة (الهاجس الأول للقادة الأوروبيين) مقابل الصمت حول حقوق الإنسان والديمقراطية. ويعي الأوروبيون هذه الإشكالية لاسيما بعد الحادي عشر من سبتمبر، خاصة وأن حاجتهما للتعاون مع النظم المغربية في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة يضعف من موقفهما الضاغط عليها في سبيل انفتاحها السياسي ودمقرطتها.

خامساً: مبادرة ٥+٥، نموذج فعال في التعاون الأمني الأوروبي-المغربي؟

تعتبر دول الضفة الشمالية أن مبادرة ٥+٥ دفاع هو الإطار الاستراتيجي الوحيد الذي يعد ناجحاً في المتوسط. بالنظر للمقومات التي بنيت عليها هذه المبادرة. لعل أهم هذه المقومات -كما مر معنا- هو ابتعادها عن أزمات ومشاكل المتوسط الشرقي؛ فقد أسست لبناء استراتيجي يسعى من وجهة نظر أوروبية لتشكيل بنية أمنية مستقلة سواء عن

الشرق الأوسط أو عن الاتحاد الأوروبي؛^(١٨) فقد أثبتت التجارب أن إلحاق المغرب العربي بالشرق الأوسط لاعتبارات أمنية واستراتيجية يحد من القدرة على تطوير العلاقات بين الدول المغاربية وشركائها. وهذا ما برهنت عليه المقاربة الأمنية الأمريكية في المنطقة العربية فإدراج الفضاء المغاربي في مسار الشرق-أوسطية بمختلف مشاريعها، جعل المنطقة المغاربية ترتفع لترتفع لصالح أزمات الشرق الأوسط خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي الذي يبدو أنه يمثل لعبة صفرية، أمام تعنت إسرائيل في الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. ورغم إعلان دول المبادرة أن الأخيرة تندرج في إطار مسار برشلونة في الاجتماعات السنوية لوزراء دفاع الدول الأعضاء، غير أنه في حقيقة الأمر لا يزال الشق السياسي-الأمني لمسار برشلونة مكبوحاً ويرأوح مكانه نتيجة الأزمات المذكورة، لذلك، فمبادرة ٥+٥ قادرة على خلق جو من الثقة بين الدول الأعضاء والمساهمة في تطوير دروب جديدة من التعاون في إطار محصور من المتوسط.

زيادة على ذلك، فإن تاريخ مشروع ٥+٥ لم يعرف التزاماً شخصياً لقادة دول الأعضاء في المجموعة سيما من دول المغرب العربي، كما كان الحال في مشاريع متوسطة أخرى مثل الإتحاد من أجل المتوسط، الذي عرف اهتماماً شخصياً من قبل الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك والرئيس التونسي الأسبق بن علي، اللذان -ولأسباب سياسية- كانا يرعيان مصالح بلديهما في المشاريع المتوسطة، ومن ثم، وبعد تغير الأنظمة السياسية لهذه البلدان فقدت هذه المشاريع الكثير من الدعم. غير أن مبادرة ٥+٥ تميزت بالطابع التقني منذ البداية مبتعدة عن الحسابات السياسية، وبالتالي، فإن تغير الأنظمة السياسية لم يكن له أثر يذكر في استمرار البرامج والخطط العملية المتفق عليها في الاجتماعات الدورية.

اقتصر مبادرة ٥+٥ على مجالات محدودة من الشراكة، ساهم في "إنجاحها"، أين يتم تحقيق الأهداف المسطرة وتقديم حصيلة على النتائج المحققة، ثم اقتراح خطة أعمال جديدة تشمل مجالات جديدة للتعاون حولها. على أن تكون هذه المجالات واقعية وممكنة التحقيق، عكس مسار برشلونة الذي سطر مجالات عديدة وأفرط منها، كما لم تراعى الواقعية في تحقيق هذه المجالات. فضلاً عن ذلك، فقد أكدت هذه المبادرة على مشاركة كل عضو وانخراطه في تحديد خطط أعمال هذه المبادرة وفي خياراتها، والمساهمة في تحديد المصالح المشتركة للأعضاء. وهذا ما لم يحصل في المبادرات المتوسطة الأخرى (بما فيها مسار برشلونة) التي كانت أوروبية الفكرة والمنشأ، وأما دول جنوب المتوسط لم تكن سوى "تابعة" أو في أفضل الأحوال مشاركة في تنفيذ هذه المشاريع ليس إلا.^(١٩) التطورية والتدرج في هذه الشراكة، فعلى عكس دول الإتحاد الأوروبي التي لديها باع طويل في مجال التعاون، فإن دول الضفة الجنوبية للمتوسط تفتقر لهذا الأمر. علاوة عن الخلافات البنينة التي تعصف بأية محاولة تكاملية والسبب في ذلك يرجع أساساً إلى

انعدام الثقة. لذلك، فإن التدرجية؛ تتيح للأعضاء في المبادرة نضجاً من عام إلى آخر، عبر تغليب المصالح المشتركة وبناء أكثر للثقة.

سادساً: مبادرة ٥+٥ بعد الربيع العربي: عودة إلى موضوع الأمن

جاء اجتماع مالطا في ٥-٦ أكتوبر ٢٠١٢، في ظروف جيوبوليتيكية جديدة في المنطقة العربية والتي أُلقت بضلالها على الفضاء المتوسطي. انعقد الاجتماع المذكور في غمار الثورات الديمقراطية العربية التي شهد المغرب العربي إثنان منها (تونس وليبيا). كان يُأمل أن يدعو هذا الاجتماع إلى تعميق أكبر لمبادرة ٥+٥، بالانتقال إلى المواضيع الإقتصادية والإجتماعية، غير أن الأحداث الدرامية التي تبعت "الربيع العربي" جعلت دول الضفة الشمالية للمتوسط تؤكد على الملف الأمني.

بالرغم من أن القادة المجتمعون قد ذكروا بشكل مقتضب بأحداث الربيع العربي، إذ هنؤوا مسار الديمقراطية في كلا من تونس وليبيا، ودعوا إلى دعمه. إلا أن التركيز الأكبر كان على الجوانب الأمنية إذ خصصوا المساحة الأكبر من وثيقة اجتماع مالطا على تبعات الربيع العربي، من بروز لتهديدات إرهابية وإجرامية كان لها بالغ الأثر على الضفة الشمالية للمتوسط. لذلك فقد ذكر المجتمعون "ضرورة الالتزام بشكل نشيط في مسائل الأمن الإقليمي، عبر تشجيع الاندماج الجهوي لمواجهة التحديات المشتركة عن طريق تعزيز الجوار". كما كان التركيز الأكبر على مواجهة التهديدات الجديدة إذ أكدوا على "مواجهة التهديدات القادمة من المناطق غير المجاورة لدول غرب المتوسط... ذلك عن طريق توثيق التعاون بين كل الفواعل لمكافحة الإرهاب عبر الوطني، الجريمة المنظمة، وكل أشكال التجارة غير المشروعة، وذلك عن طريق التكوين، نقل التكنولوجيا، التعاون في مجال الاستعلام والمساعدة على التنمية".^(٢٠) زيادة على التعاون في مجال التعامل مع الكوارث الطبيعية، والدفاع المدني، عبر إشراك المجتمع المدني. (***)

يرى المتتبعون لمسار حوار ٥+٥ أن اجتماع مالطا قد أطلق رصاصة الرحمة على المشروع الطموح الذي أطلقته أوروبا منذ ١٩٩٥ (عملية برشلونة)، فالحقيقة الأولى أن هذا المؤتمر قد نجح في لم شمل قادة الدول العشر على طاولة واحدة وهو ما عجز عن تحقيقه الاتحاد من أجل المتوسط منذ نشأته. فمسار الشراكة الأوروبية-المتوسطية، قد عرف أربع صدمات شكلت كابحا أمام تطوره وهي: (١) الأزمة المالية في ٢٠٠٨، والتي أفقدت أوروبا القدرة على التوجه عربياً. (٢) الثورات العربية؛ والتي أكدت على الانتماء لبعدين أساسياً وهما البعد الوطني والبعد المتعلق بالمرجعية الإسلامية، والتي محت تماماً المرجعية المتوسطية. (٣) التدخل العسكري في ليبيا والمأزق السوري، أبعد كل الآمال في متوسط آمن ومستقر، (٤) الصدمة الرابعة تتعلق بالتقهقر الأمني الذي يشهده الساحل الإفريقي.^(٢١) ما جعل بلدان المغرب العربي تهتم أكثر بجناحها الجنوبي الإفريقي.

في مواجهة هذه الصدمات، حاول مؤتمر مالطا إعادة الشراكة الأورو-مغاربية إلى السكة، ليكون حوار ٥+٥ المبادرة المتوسطة الوحيدة القادرة على خلق نوع من الثقة بين ضفتي المتوسط. وهذا ما تم تحسسه من خلال توفر إرادة سياسية عالية المستوى من بلدان الحوار لإعادة الدينامية لهذه المبادرة.

مهما يكن من أمر، يمكن رسم سيناريوين لمستقبل مبادرة ٥+٥، أحدهما سلبي لكنه يبدو الأقرب للواقع؛ وهو أن يكون مصير هذه المبادرة شبيه بنظيراتها السابقة، أين ستغلب الأزمات والخلافات والتوترات، تلك الإرادة السياسية في المضي قدماً بهذا الحوار، ومن ثم، ستجبر دول الضفة الشمالية إلى الانشغال بمشاكلها والإنطواء على النفس والتوجه نحو أوروبا الشرقية وآسيا، وهنا، سيفقد المتوسط عموماً محتواه الجيو-استراتيجي. وبالتالي، تعود الضفة الجنوبية لغرب المتوسط لتبقى مجرد منطقة رهان أمني بالمعنى الضيق للمفهوم. أما السيناريو الثاني الأكثر ايجابية (وهو المستبعد)، وهو أن تتوفر إرادة سياسية حقيقية لدى أعضاء المبادرة، بحيث يعملون على تجاوز الخلافات الثنائية أي بين (الجزائر والمغرب، الجزائر وفرنسا، إسبانيا والمغرب)، ومن ثم، تحوّل هذه المبادرة المتوسط الغربي إلى فضاء للشراكة، قائمة على منهجيات أصيلة كما تنص عليه الوثائق الأساسية المنشأة لها، أي باعتماد مسار براغماتي يحترم خصوصيات وحاجيات كل بلد.

خلاصة

مبادرة ٥+٥ كما مر معنا، وبالرغم من أنها المشروع الأوروبي-المتوسطي الوحيد الذي يعرف نشاطاً ويبدو أن أعضائه يبدون حماساً بشأنه، غير أن هذه المبادرة لا تزال تعاني قصوراً أهمها -ربما- غياب مؤسسات لها، خاصة تلك المتعلقة بالتمويل المالي، ما من شأنه أن يفرض على كل عضو تحمل مسؤولياته، وتكون قادرة على إنتاج مشاريع ثقيلة ومكلفة تكون كفيلة بضمان تماسك هذه المبادرة، وانتشارها لبقية الملفات وعدم اقتصارها على السلة الأمنية-الدفاعية، حتى يمكننا حينها التكلم عن شراكة حقيقية في إطار هذه المبادرة. فضلاً عن ذلك، فلا يزال يهيمن الطابع الرسمي على حوار ٥+٥ ولم يتم الانتشار العمودي له؛ أي بإشراك المجتمع المدني في هذا المسار. المتوسط الغربي كما رأينا قبل قليل، لا يشكل مركباً أمنياً، للاعتبارات التي ذكرناها، ومن ثم، من المستبعد إن لم نقل من المستحيل أن يتمكن الأعضاء العشرة المنضوين في مجموعة ٥+٥ من تشكيل بنية أمنية قادرة على تحويل المتوسط الغربي إلى فضاء سلام واستقرار وشراكة كما تم الإعلان في النصوص الأساسية لهذه المبادرة. زيادة على ذلك، غياب تكامل مغاربي وسيادة جو صراعي بين دوله، جعل من عامل مهم في أي مسار تعاون وشراكة يغيب عن هذه المبادرة وهو الثقة. غياب هذه الأخيرة يجعلنا نتنبأ مسبقاً باحتمال فشل

هذه المبادرة وخاصة أن هذه العامل إضافة إلى أسباب أخرى كان وراء فشل كل المبادرات الأوروبية ذات الوجة المتوسطية والعربية.

الهوامش

- (١) Barry Buzan. Ole Weaver, Jaap de wild, Security: a new framwork for analysis. (١) colorado: Librery of congress cataloging in-publication data, 1998.(PP. 10-11.
- (٢) سمير قط. نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات. (الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، ٢٠١٦) ص ص ٩٠-٩١ .
- (٣) Abdennour Benantar. " complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration":L'année du Maghreb, N° IX, 201(octobre 2013), p 57.
- (٤) عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري. (الجزائر: المطبعة العصرية، ٢٠٠٥)، ص ص ١١٣-١١٤ .
- (٥) Mustapha sehim. « Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines. Cultures et conflits. N° 2 (printemps 1991).
- (٦) سمير قط. "أوروبا أمريكا، رهان المغرب العربي"، مجلة المفكر، العدد: ١٠، (جانفي ٢٠١٤)، ص ٤٤٩ .
- (*) في ١٩٨٣، عرض وزير الخارجية الفرنسي الأسبق كلود شيسون، على الرئيس الفرنسي الأسبق فرونسوا ميتران، فكرة القيام بلقاءات منتظمة بين ستة دول متوسطة وهي (الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا، إيطاليا، اسبانيا) للباحث حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، وإظهار نوع من التضامن المتوسطي، والذي يجب أن يكون بديلا عن بقية العلاقات الخلافية بين الدول المتوسطية.
- (٧) Jean-François coustillière. "L'initiative 5+5 face au nouveau contexte en méditer- ranée occidentale". IE MED , N° 92 , (octobre 2012). P 2.
- http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxiu-adjunts/copy_of_focus/92-Coustilliere.pdf
- (**) انبعثت مبادرة ٥+٥ من جديد بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يثبت تركيزها على البعد الأمني فهو الغاية النهائية لها.

(٨) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص ١٠٠ .

(٩) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص ١١١ .

Gabriel busquets. "L'intégration régionale en méditerranée occidentale: l'UMA et le 5+5". Annuaire IE Med. 2014. P 96.

<http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/anuari-2014/>

Busquets_Dialogue_Mediterranee_Occidentale_integracion_Annuaire_IEMed_2014.pdf

(١١) عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ٩٢ .

(١٢) المرجع نفسه. ص ٩٣ .

(١٣) انظر الاجتماع الوزاري حول الهجرة في المتوسط الغربي لمجموعة ٥+٥ في الرباط ٢٢-٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٣

(***)) تبلورت السياسة الأوروبية للحد من الهجرة (وهي الأكثر صرامة) من خلال اتفاقية امستودام والتي توسعت عبر اتفاق "تامبيري" في أكتوبر، ١٩٩٩ تقوم هذه الاتفاقية على ركيزتين أولاً: خلق فضاء موحد للأمن والقضاء بين دول الاتحاد الأوروبي، وقد أصبحت هذه الاتفاقية موضع التطبيق من قبل المجلس الأوروبي. ثانياً: الركيزة الثانية لهذه السياسة هي "الشراكة" مع البلدان الأصلية، والمقصود هنا أساساً هي بلدان المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء كمناطق مصدرة للهجرة غير الشرعية ومناطق عبورها.

(١٤) أنظر وثيقة الاستراتيجية الأوروبية للأمن "أوروبا آمنة في عالم أفضل" بروكسل ١٢ ديسمبر ٢٠١٣. (النسخة الفرنسية) على الرابط:

<https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR.pdf>

(١٥) أحمد إدريس، "الهجرة في العلاقات الأوروبية-المغربية"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، مجموعة الخبراء المغاربة، العدد: ٣، تونس ٢٠١٣ .

(١٦) عبد النور بن عنتر. "السياسات المغربية لمحاربة الهجرة السرية: تجريم وأمننة" مركز الدراسات المتوسطية والدولية، مجموعة الخبراء المغاربة، العدد ٣، تونس، ٢٠١٣ .

(١٧) عبد النور بن عنتر. "السياسات المغربية لمحاربة الهجرة السرية: تجريم وأمننة". مرجع سابق.

Jean-François coustillière, « L'initiative 5+5: sécurité et défense ». (١٨) www.jfconseilmed.fr/files/06-12-04---L-initiative-5-5-securite-et-defense.pdf

Jean-François coustillière, « L'initiative 5+5: sécurité et défense ». Op.cit. (١٩)

(٢٠) أنظر إعلان مؤتمر مالطا، والذي ضم قادة دول وحكومات الدول الأعضاء في حوار ٥+٥ في المتوسط الغربي، (٥-٦ أكتوبر، ٢٠١٢)

www.jfcconseilmed.fr/files/12-10-16---Malte--Declaration-officielle-5---5.pdf

(****) فضلاً عن ذلك، فقد دعا القادة المجتمعون في اجتماع مالطا إلى دعم المبادرات التي تساهم في بناء قدرات التعامل مع الأزمات الإقليمية عبر الحوار بعيد المدى والتعاون البناء في مجالات الوقاية من النزاعات وتقييم المخاطر..

Jean-François coustillière et Jean-ives moisseron, « Le sommet du 5+5 a malte, et (٢١) après ? » econostrum, (12 octobre 2012).

www.jfcconseilmed.fr/.../12-10-12---EcoNos--Le-Sommet-du-5-5-a-Malte,-et-apres.pdf